مجتمع

البنتاغون: ثلث العسكريين يرفضون لقاح كورونا

أعلن مسؤول في البنتاغون أنّ ثلث أفراد القوات المسلّحة الأميركية يرفضون تلقّي اللقاح المضاد لكوفيد-19، على الرغم من أنّ فيروس كورونا الجديد مستشرٍ في صفوفهم، وأنّهم يشاركون بأنفسهم في الحملة الوطنية لتحصين السكان. وقال الميجور جنرال جيف تاليافير إنّ مستوى رفض اللقاح في صفوف القوات المسلّحة مشابه تقريباً لمستواه في صفوف عامة السكان. يُذكر أنّ العسكريين ملزمون بتلقّي معظم اللقاحات القياسية، لكنّ الأمر لا يسري على تلك المضادة لكوفيد-19 التي أجيز استخدامها بموجب ترخيص طارئ. (فرانس برس)

البدينون عرضة لتشتت الانتباه عند الجلوس طويلاً

كشفت دراسة حديثة أعدّها باحثون من جامعة إلينوي الأميركية أنّ الأشخاص البالغين الذين يعانون البدانة أو زيادة الوزن والذين يمضون وقتاً في الجلوس في فترات تستمرّ 20 دقيقة أو أكثر، هم أكثر عرضة لتشتت الانتباه. وكانت أبحاث سابقة قد بيّنت أنّ للجلوس المنتظم لفترات طويلة علاقة بارتفاع معدّل الوفيات وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأنّ الأشخاص الذين لا يمارسون ما لا يقلّ عن 60 دقيقة يومياً من النشاط البدني، ويجلسون لثماني ساعات أو أكثر، يكونون عرضة لمخاطر صحية متزايدة. (قنا)

(ارفيند يادافF/ Getty)

تلوّث قاتل للهواء

تسبّب تلوّث الهواء الخطير في نحو 160 ألف وفاة مبكرة في العام الماضي بالمدن الخمس الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، على الرغم من أنّ إجراءات الإغلاق المفروضة لمكافحة فيروس كورونا الجديد ساهمت في تحسين جودة الهواء في بعض المناطق، وفق ما أفاد تقرير جديد لمنظمة «غرينبيس».

وقد سُجّل أكبر عدد وفيات في نيودلهي في الهند التي تُعَدّ المدينة الأكثر تلوّثاً في العالم، مع نحو 54 ألف وفاة. وفي طوكيو في اليابان، بلغ عدد ضحايا التلوّث 40 ألفاً، لتتوزّع الوفيات الأخرى بين مدن شانغهاي في الصين وساو باولو في البرازيل ومكسيكو سيتي في المكسيك، بحسب التقرير الذي بحث في تأثير الجسيمات الدقيقة من نوع «بي إم 2,5» الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري. يُذكر أنّ التقرير استند إلى أداة عبر الإنترنت هي ثمرة تعاون بين منظمة «غرينبيس» وشركة «آي كيو إير» لتكنولوجيا نوعية الهواء ومركز «كريا» لأبحاث الطاقة والهواء النظيف.

في السياق، أشار أفيناش شانشال، الناشط المتخصص في المناخ في «غرينبيس» - الهند، إلى أنّه «عندما يقع خيار الحكومات على الفحم الحجري والنفط والغاز بدلاً من الطاقة النظيفة، فإنّ صحتنا هي التي تدفع الثمن». وتُعَدّ جسيمات «بي إم 2,5» الأكثر ضرراً على الصحة، اذ تتسبّب في مشاكل في القلب والرئتَين وتزيد نسبة الإصابة بنوبات ربو حادّة. وكانت دراسات عدّة قد ربطت ما بين التعرّض إلى تلك الجسيمات وبين خطر الموت لدى المصابين بكوفيد-19.

(فرانس برس)

عزمي نفاع... الاحتلال حرمه المحاماة

جنين ـ **فاطمة مشعلة**

قبل أكثر من خمس سنوات حكمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسجن عشرين سنة على عزمي نفاع (26 عاماً)، من مدينة جنين، شمالي الضفة الغربية. على الرغم من ذلك، ما زال والد هذا الأسير الفلسطيني يأمل في أن يرتدي ابنه ثوب المحاماة الذي لطالما حلم به. فهو نال شهادة في مجال الحقوق، بعد ثلاث سنوات من اعتقاله في أواخر عام 2015.

واعتصام المحامين الفلسطينيين المستمر منذ الشهر الماضي رفضاً لتدخل السلطة التنفيذية في القضاء، نكأ جرح الوالد سهل نفاع (54 عاماً)، الذي تمنّى وجود ابنه معهم مرتدياً «الروب» الأسود. وقد كتب على صفحته على موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي: «أفتخر كون ولدي عزمي منتسباً إلى نقابة المحامين...»، مرفقاً بصورة اعتصام المحامين وصورة تهنئة النقابة بتخرّج عزمي.

يقول الوالد لـ«العربي الجديد» بحرقة: «لقد حاربت من أجل حصول ابني عزمي على شهادة الحقوق، إذ كان فصل واحد (نحو خمسة أشهر) يفصله عن تخرّجه من الجامعة حين اعتقاله في الرابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. وأنا أرى في تخرّج عزمي انتصاراً لي كذلك. أنا فخور بابني. وعندما استلمت شهادته من جامعة النجاح، رفعت رأسي عالياً». يضيف أنّ «ابني هيّأ نفسه في أثناء دراسته الجامعية للوقوف إلى جانب المهمّشين والمظلومين بعد تخرّجه وممارسة مهنة المحاماة. لذا كتبت عن عزمي الذي لو كان موجوداً لوقف مع زملائه في ذلك الاعتصام ضدّ الظلم»، آملاً أن «تمنحه نقابة المحامين الفلسطينيين إذن مزاولة مهنة تكريماً لتجربته في الأسر».

من جهتها، تقول هدية نفاع (48 عاماً)، والدة الأسير، لـ«العربي الجديد»، إنّ «كل الأمهات والآباء يتمنّون لأبنائهم النجاح والتخرّج من الجامعة وممارسة وظائفهم. وكنت أنتظر تخرّج عزمي، خصوصاً أنّه بلغ الفصل الأخير، وأنتظر حفلة تخرّجه لأفرح به». وتشير إلى أنّه «في الليلة التي سبقت اعتقال عزمي وإصابته بجروح، تحدثّت معه حول آخر متطلباته الجامعية». ولا تخفي الوالدة أنّه عندما يتخرّج أبناء الجيران والأقارب من الجامعات أو تحتفل عائلاتهم بترقية وظيفية، يحزن قلبها. وتؤكد: «من الصعب عليّ جداً رؤية محام يرتدي روب المحاماة». بعد اعتقاله، أنهى عزمي من سجنه متطلبات تخصص القانون، وقد استلمت عائلته شهادته نيابة عنه. أتى ذلك في حين كان الطلاب الخريجون وأهاليهم يشاركون في حفل التخرّج، أمّا عائلة عزمي فكانت وحيدة من دونه فيما القهر يعتصر قلب الوالدَين بدلاً من البهجة المفترضة. وتلفت الوالدة إلى أنّ «أصعب يوم في حياتي كان يوم حفل التخرّج. فالمشرف نادى اسم عزمي، غير أنّه لم يكن موجوداً».

تجدر الإشارة إلى أنّه كان من الصعب أن يتجاوز عزمي متطلباته الجامعية من دون متابعة متخصص، لذا بحثت عائلته عن أستاذ قانون جامعي أسير في سجون الاحتلال. ويقول الوالد إنّ ابنه «انتظر التنقلات التي تحصل بين السجون الإسرائيلية حتى يلتقي بأستاذ القانون الأسير مصطفى شتات. وقد استغرق أمر التنقلات ثلاث سنوات، تخوّفت العائلة في خلالها من احتمال عدم التقاء الأسير الطالب بالأسير الأستاذ، خصوصاً أنّ الأخير كان على وشك أن يتحرر. لكنّهما التقيا أخيراً في سجن جلبوع حيث تمّ التدريس سراً بعيداً عن أعين السجّانين ورغماً عنهم».

لعزمي أخت تدعى رغد (29 عاماً)، وأخ يدعى فيصل (21 عاماً)، الذي يتابع دراسة التخصص الذي حرم الاحتلال الإسرائيلي شقيقه من مزاولته وظيفياً (الحقوق)، فيما يمنعه الاحتلال من زيارة شقيقه منذ أربع سنوات. لم يحرم الاحتلال الأسير نفاع من مهنة المحاماة فحسب، بل حرمه كذلك من تناول الطعام بشكل طبيعي من جرّاء إصابته بالرصاص حين اعتقاله وفقدانه جزءاً من فكّه العلوي وشفتَيه. وهكذا يستعين بجهاز خلاط ليهرس طعامه.

كتب مهرّبة

تهريب الكتب وإدخالها إلى الاسير عزمي نفاع تطلّبا من أهله نزع الأغلفة الخارجية لكتب المسابقات الجامعية، في حيلة لا تنطلي دائماً على إدارة سجون الاحتلال. وعلى الرغم من كلّ الصعوبات، أكمل متطلبات تخصّص الحقوق. يُذكر أنّ عزمي لم يكتفِ بشهادة الحقوق، فقد تابع من داخل سجنه دراسة الخدمة الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة.

تحقيق

نساء وفتيات تركمانيات كثيرات اختُطفنَ وسُبينَ على يد تنظيم «داعش» في العراق، قبل سنوات. وهؤلاء، ما زال مصيرهنّ مجهولاً، وسط غضّ طرف عالمي عن قضيتهنّ المحقّة وحقوقهنّ المنتهكة

تركمانيات العراق
مصير مجهول في قبضة داعش

بغداد ـ زيد سالم

ما زالت الحكومة العراقية تجهل مصير نحو ألف مختطفة عراقية من القومية التركمانية في قبضة تنظيم «داعش»، عقب اجتياحه الأراضي العراقية في عام 2014 واحتلاله الموصل ومدن شمال نينوى وغربها وارتكابه جرائم إرهابية مروّعة، من بينها استهداف أقليات دينية وعرقية مثل الأيزيديين والشبك، وأخيراً التركمان بالقرب من تلعفر وسنجار وامرلي وكركوك. ويطالب ناشطون من المكوّن التركماني العراقي، منذ عام 2014، الحكومة والمنظمات الإنسانية والحقوقية والمدنية بمعرفة مصير المختطفات اللواتي أخذهنّ «داعش» سبايا إلى مناطق متفرقة من العراق وسورية تحت سيطرته، كذلك يتهم مسؤولون وبرلمانيون تركمان الحكومة العراقية بالتقصير في متابعة ملف المختطفات التركمانيات والتركيز فقط على الأيزيديات بسبب الاهتمام الأممي والدولي بهنّ، في حين يؤكد مسؤولون أمنيون يعملون لمصلحة الحكومة أنّ القوات الأمنية والاستخباراتية تواصل عملها لمعرفة مصير المختطفات ومتابعة آثارهنّ بعد كل معلومة تشير إلى أماكنهنّ، لكن لا نتائج حقيقية تغيث أهالي وذوي المختطفات على أرض الواقع.

وأزمة المختطفات التركمانيات والأيزيديات دخلت عامها السادس، وذلك بعدما سيطر «داعش» في أغسطس/ آب 2014 على مناطق سنجار وربيعة وزمار في نينوى، فارتكبت جرائم عديدة ضدّ هاتين الأقليتين، إذ قتل التنظيم مئات من الرجال التركمان والأيزيديين، فيما مورست عمليات التعذيب حتى الموت بحقّ مئات من الذين لم يهربوا، وسُبيت آلاف من النساء والأطفال، في واحدة من أبشع جرائم التنظيم بحقّ الإنسانية.

ونظّمت الجبهة التركمانية العراقية (جهة سياسية)، أخيراً، وقفة احتجاجية أمام مكتب المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في كركوك في محافظة كركوك، طالبت فيها الحكومة العراقية والمنظمات الدولية بالكشف عن مصير النساء التركمانيات اللواتي اختطفهنّ تنظيم «داعش» ونقلهنّ إلى سورية. وكشفت الجبهة في بيان أنّ «العدد الكلي للمختطفين والمختطفات التركمان من تلعفر بلغ 1300 مختطف ومختطفة، منهم 1200 تمّ اختطافهم في العام 2014 أثناء هجوم داعش على تلعفر، و100 آخرون خلال السنوات 2015-2017». وأضافت أنّ "من بين المختطفين 470 امرأة وفتاة، و130 طفلاً، و700 رجل، كما أنّ 42 مختطفاً ومختطفة دون سن الـ18 قد نجوا من بطش التنظيم الإرهابي، والمتبقين ما زالوا مجهولي المصير".

تقصير رسمي

يقول رئيس الجبهة التركمانية في البرلمان العراقي أرشد الصالحي لـ«العربي الجديد» إن «الأعداد التي اختطفها داعش من التركمان كبيرة، وإن ثمّة تجاهلاً حكومياً واضحاً وتقصيراً في هذا الملف. كذلك فإنّ غالبية الوعود التي أطلقتها الحكومة العراقية في وقت سابق بشأن متابعة المختطفات لم تكن جادة، إذ لم تظهر لها أيّ آثار على أرض الواقع». ويشير إلى أنّ «كل المعلومات التي في حوزتنا عن بعض الأماكن التي نتوقع وجود المختطفات فيها، أعطيناها للحكومة العراقية في أكثر من مناسبة، لكن لا نتائج تخدم المختطفات أو ذويهنّ من قبل السلطات.

كذلك فإنّ الناجين والناجيات من التركمان يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة».

ويشدّد الصالحي على أنّ «السلطات العراقية مطالبة حالياً بالإسراع في التحرك على كلّ المستويات لإنقاذ أكثر من 400 امرأة تركمانية مختطفة، بقبعة اليوم في سجون ومعتقلات سرية خاضعة لسيطرة داعش في مناطق الرقة والحسكة ومخيّم الهول السورية، بالإضافة إلى سجن عفرين. كذلك فإنّ غالبية المفترض تفعيل قانون الناجيات العراقيات من أجل إغاثة ودعم اللواتي نجونَ من إرهاب داعش، لا سيما أنّ كلّ من نجا يعاني حالياً من مشاكل صحية ونفسية واجتماعية».

وكان الصالحي قد أشار في بيان إلى أنّ «جهاز الاستخبارات العراقي توصل إلى أماكن وجود النساء التركمانيات المختطفات من قبل تنظيم داعش، وأنّ بعضهنّ حاولنَ الهرب إلى تركيا إلا أنّهنّ فشلنَ في ذلك»، موضحاً أنّ «جهاز الاستخبارات العراقي أكد للجنة حقوق الإنسان وجود تركمانيات مختطفات بسجون لداعش في سورية». وتفيد مصادر صحافية بوجود نساء تركمانيات في مخيمات منطقة السد في مدينة الرقة، وأبو الخشب وأبو حمام في دير الزور، والهول في الحسكة. وفي هذا الإطار، يقول مسؤول حكومي في بغداد لـ«العربي الجديد»، وقد تحفظ عن ذكر هويته، إنّ «رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي أولى اهتماماً كبيراً بملف المختطفات من الأيزيديات والتركمانيات، وهو يدير الملف بنفسه. وخلال الأشهر الماضية، تمكنت الحكومة العراقية من تحرير أكثر من 12 مختطفة أيزيدية، من خلال التواصل مع الجانب السوري ومنظمات دولية، ولكنّها لم تتمكن من التوصل إلى أيّ شيء في ما يتعلق بالتركمانيات». يضيف المسؤول نفسه أنّ «الكاظمي يسعى إلى زيادة التنسيق مع قوات سورية الديمقراطية (قسد) ورئيس الحكومة السورية، للتوصل إلى إدراك حقيقة السجون السرية التي يُشاع أنّ المختطفات موجودات فيها، بإشراف من قبل جهات بعضها ينتمي إلى الجماعات المسلحة وتمارس عمليات الابتزاز والاستغلال الجنسي، بالإضافة إلى بيعهنّ لذويهنّ بمبالغ كبيرة».

من جهته، يلفت الناشط التركماني من مدينة تلعفر محمد شيخلر، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «كلّ المخاطبات والمقابلات التي أجراها الناشطون التركمان مع المسؤولين في حكومتَي حيدر العبادي وعادل عبد المهدي، وحتى مع العاملين إلى جانب مصطفى الكاظمي في الحكومة الحالية، أكدت أنّ الأجهزة الأمنية تعمل على متابعة ملف المختطفات. وعلى الرغم من أننا قدّمنا عشرات الوثائق والشهادات إلى جهاز الاستخبارات العراقي، التي تثبت أنّ مئات المختطفات محتجزات لدى مليشيات قوات سورية الديمقراطية في الجانب الشمالي من سورية، فإنّ الحكومة لم تتّخذ أيّ إجراءات واقعية». ويوضح أنّه «بسبب انتشار فيروس كورونا وتدابير الوقاية من الوباء، انقطع الاتصال بعدد من المختطفات والأسيرات في دير الزور السورية».

شهادة وأرقام

تخبر خديجة علي أوغلو، التي تسكن في كركوك، لـ«العربي الجديد» أنّها باتت مسؤولة عن البحث عن ابنة شقيقها الذي توفي متأثراً بفقدانها. تضيف أنّه «لم يتبقّ لابنة شقيقي من يسأل عنها غيري، وأسعى إلى الحصول على أي شيء يؤكد أنها ما زالت على قيد الحياة»، مشيرة إلى أنّ «عدداً من ذوي الضحايا ممّن يملك إمكانيات مالية سافر إلى تركيا وسورية ولجأ إلى خدمات باحثين واثقين الأموال للبحث والسؤال. لكنّني من جهتي أنتظر الحكومة أن تقوم بدورها». وتوضح أوغلو أنّ «عناصر من داعش اختطفوها من قرب تلعفر، بعد مقتلة عظيمة نفّذها مستهدفاً السكان، خصوصاً الرجال. ففقدنا كثيرين من المعارف والأهل».

بالنسبة إليها «لا يمكن لأفراد داعش أن يكونوا من البشر... هم استباحوا دماءنا وأموالنا وأعراضنا باسم الدين، فيما الدين مهم براء»، وتابعت «أنّ فتاوى قتل وسبي مخالفيهم كانت كفيلة بأن يعجّل الله القضاء على هذا التنظيم ويفتك بقادته».

في سياق متصل، تلفت رئيسة منظمة تولّاي، التي تُعنى بشؤون التركمان، هيمان رمزي، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «جهاز الأمن الوطني اكتشف أخيراً وجود مئات من النساء المختطفات في مناطق متفرقة من سورية، لكنّ لا حديث عن الموضوع في الأوساط السياسية. لكن في الآونة الأخيرة، ومع اقتراب موعد الانتخابات، باشرت بعض الجهات باستغلال هذا الملف، من أجل حصد أصوات المجتمع التركماني، مع العلم أنّ تلك الأحزاب لم تكن تهتم لهذا الأمر». وتوضح أنّ «ثمّة نحو 1300 مختطف تركماني، ومنذ عام 2017 حتى الآن، تمّ تحرير 22 امرأة مختطفة و22 طفلاً فقط، من خلال عمليات التحرير العسكرية التي أجرتها القوات الأمنية».

وتتحدّث رمزي عن «جهد مستمر لإنقاذ المختطفات الأيزيديات، في حين لا يُسجّل أيّ تطوّر في ملف التركمانيات، نظراً إلى عدم تعاون الحكومة في بغداد مع مكتب تحرير المختطفين الذي أسسته حكومة إقليم كردستان في محافظة دهوك». وتفيد بأنّ «ثمّة 200 امرأة تركمانية وكذلك أطفال تركمان في مخيّم الهول السوري، وبعض هؤلاء تأثروا بالخطاب الإرهابي لتنظيم داعش بفعل غسل الدماغ الذي مارسه عناصر التنظيم على المختطفين. كذلك فإنّ عدداً من قيادَيي داعش اصطحبوا معهم المختطفات التركمانيات من تلعفر والرقة إلى تركيا والشيشان، وهذا الأمر لا يُحلّ إلا من خلال عمل صادق وإنساني من قبل كلّ دول العالم، إلى جانب تنسيق وتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعرفة مصير التركمانيات لدى داعش».

كان لا بدّ من أن تنجو من قبضة داعش (مراد يورولماظ/ الأناضول)

470
امرأة وفتاة تركمانية تقريباً جرى اختطافهن وسبيهن من قبل تنظيم داعش في العراق

يجب تفعيل قانون العراقيات لدعم من نجونَ من إرهاب داعش

السلطات مطالبة بالإسراع في التحرك على كلّ المستويات

ثمّة أرقام خفية ومعتّم عليها لجرائم الكراهية التي ترتكب في البلاد

حافلات تعليمية بمخيمات إدلب

حلّ مؤقت لجأت إليه منظمة «سيريا ريليف» لتقديم التعليم لمئات التلاميذ المنقطعين عن المدرسة في مخيمات إدلب السورية، عن طريق حافلاتها التعليمية

عبد الرحمن خضر

سيّرت منظمة إنسانية حافلات مجهزة في شكل صفوف تعليمية مصغّرة بين عدد من المخيمات المحرومة من المدارس في ريف إدلب الشمالي، شمال غربي سورية، بهدف تعويض التلاميذ المنقطعين عن التعليم ما فاتهم من دروس، باعتباره حلاً مؤقتاً وعاجلاً، بانتظار حلول دائمة.

وأطلقت منظمة «سيريا ريليف» هذا المشروع في منتصف عام 2019، لكنّ الحاجة ازدادت أخيراً بسبب كثرة المخيمات التي نتجت عن حملات التهجير المتتالية، بحسب منسق برنامج التعليم في المنظمة، عبد العزيز عرسان. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ المنظمة جهّزت أربع حافلات في شكل صفوف مصغّرة، للتركيز على أربعة مخيمات قرب مدينة معرة مصرين، شمال مدينة إدلب، ويستهدفون 720 تلميذاً، تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثامنة عشرة من الجنسين. يضيف عرسان أنّ هدفهم الوصول إلى التلاميذ الذين هجّرتهم آلة الحرب ونزحوا أكثر من مرة، وخسروا مدارسهم وتعليمهم ومقاعدهم، وما زالوا منقطعين عن التعليم لأكثر من عام. ويركّز المشروع على مخيمات عشوائية لمدة أربعة أشهر. ويشير إلى أنّ اختيار هذه المنطقة جاء بعد تقييم احتياجاتها، بالتنسيق الكامل مع مديرية التربية في إدلب، ويؤكّد أنّ الحافلات التعليمية المتنقلة هي استجابة تعليمية طارئة، ولا يمكن أن تحلّ مكان التعليم الرسمي وفكرة المدرسة والمناهج الرسمية. كذلك، يؤكّد أنّ المشروع مجاني بالكامل ولا يحمّل الأهالي أيّ أعباء مالية، ويغطّي في الوقت نفسه نفقات القرطاسية التي توزع مجاناً على التلاميذ، ويوفر بيئة صديقة لهم من خلال تجهيز الحافلات وتكييفها وتأمين ما يلزم للصحة من مواد تعليمية ومساعدة، كما يراعي إجراءات الوقاية من فيروس كورونا الجديد.

عن التحديات التي تواجه المشروع، يقول عرسان إنّ العدد الكبير من المخيمات غير المكفولة تعليمياً يتطلب موارد أكبر، كما تبرز مشكلة تسجيل التلاميذ وتثبيت سجلّاتهم التعليمية رسمياً. وحول المواد التي يجري تدريسها في الحافلات، يقول إنّ معلمي المنظمة يقدمون للتلاميذ مادتي اللغة العربية والرياضيات، ويعتمدون على «منهاج التعلم الذاتي» و«منهاج محو الأمية» وهما منهاجان مرخصان من قبل مديرية التربية والتعليم في إدلب، بالإضافة إلى «منهاج التعلم العاطفي والاجتماعي» للتلاميذ الذين مرّوا بأزمات.

المعلمة في المشروع فاتن غزال، تقول لـ«العربي الجديد» إنّ تقسيم التلاميذ على الصفوف الدراسية يجري بعد تقييم مستوى كلّ واحد منهم. وتشير إلى أنّ كثيراً من التلاميذ يعانون من أزمات نفسية بسبب الحرب والنزوح، لذلك، يرافق فريق التدريس فريق دعم نفسي يقدم جلسات دعم وتوعية للتلاميذ المتأثرين. تتابع أنّ مدة الدوام هي ست ساعات يومياً، والتلاميذ يستفيدون من الدروس بشكل ملحوظ، لكنّها تؤكّد أن لا شيء يعادل شعور التلميذ وهو في مدرسته يجلس إلى جانب زملائه، وتتمنى أن يعودوا إلى مدارسهم، للحصول خصوصاً على وثيقة تثبت التحصيل العلمي الذي وصلوا إليه.

إبراهيم الصوغا، مدير مخيم الكاملية المستفيد من المشروع، يقول لـ«العربي الجديد» إنّ عدد العائلات في المخيم الذي يديره وصل أخيراً إلى 40، وبلغ عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمشروع التعليمي 135، قسم منهم من مخيم التينة القريب الذي تقطنه نحو 140 عائلة. يؤكّد أنّ أعداد التلاميذ تتزايد يومياً، وهم متشوقون جداً للتعلم، إذ لا مدرسة هنا، فيتوافدون يومياً إلى مكان تجمّع حافلات التعليم قبل وصولها صباحاً.

من جهته، يقول طلال فرعون، معاون مشرف مجمع مدارس المخيمات، التابع لمديرية تربية إدلب، لـ«العربي الجديد» إنّ عدد المتسرّبين من مدارس المخيمات تجاوز 25 ألفاً من أصل 75,341 هم التلاميذ المسجّلون، ويرجّح أنّ العدد يفوق ذلك لكنّ حركات النزوح المتكررة كانت تمنع التلاميذ من الاستقرار والالتحاق بالمدارس. يشير إلى أنّ المخيمات تضم 144 مدرسة فقط، وقبل جائحة كورونا كانت هناك حاجة ملحّة لبناء 40 مدرسة على الأقل، إذ هناك آلاف من أبناء سكان المخيّمات العشوائية محرومون من التعليم.

وكانت منظمة «أنقذوا الأطفال» قد لفتت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إلى أنّ أثنين من كلّ ثلاثة أطفال في الشمال السوري لم يعد باستطاعتهم الذهاب إلى المدرسة وإكمال تعليمهم، بسبب تفشي فيروس كورونا الجديد، بالإضافة إلى الفقر الشديد، وغياب الدعم عن قطاع التعليم. في أغسطس/ آب الماضي، بلغ عدد المخيمات الكلي في إدلب وحدها 1293 مخيماً يقطنها مليون و43 ألفاً و689 شخصاً، تتوزع في شكل شريط قرب الحدود السورية - التركية، بحسب إحصائية لفريق «منسقو استجابة سورية».

720 تلميذاً يستفيدون من المشروع (العربي الجديد)

مبادرة لا تغني عن الحلول الدائمة (العربي الجديد)

اعتداء على مسلمة في الدنمارك... جرائم الكراهية تتزايد

في هجوم على امرأة محجّبة، راح المعتدي يتوجّه إليها بعبارات عنصرية نابية، وطالبها بالرحيل عن البلد والعودة إلى حيث أتت، علماً أنّ هذا النوع من الكلام يشيع استخدامه في الدنمارك ويطاول الكبار كما الصغار

الاضاءة على جرائم الكراهية على اساس الاثنية والدين ضرورة (حادث كلاوس راسموسن/ فرانس برس)

كوبنهاغن ـ ناصر السهلي

تعرّضت امرأة دنماركية مسلمة تبلغ من العمر 30 عاماً إلى اعتداء من قبل زوجَين عنصريَين دنماركيَين في الستينيات من عمرهما، راحا يضربانها ويشتمانها بسبب حجابها. وكشفت شرطة غرب كوبنهاغن، التي ترفض التحقيق في الاعتداء على خلفية الكراهية، أنّ الحادثة وقعت صباح السبت الماضي في موقف للسيارات في مدينة سوبورغ، «وقد هاجم مسنّان تسلّحا بقفل عجلة قيادة امرأة مسلمة (محجّبة) في الثلاثينيات من عمرها، ما استوجب إدخالها إلى غرفة الطوارئ في مستشفى المدينة لتلقي علاج لإصاباتها».

وأثّرت هذه الحادثة نفسياً على الضحية وأسرتها، وسط مخاوف على حياتها وأسرتها، بالتالي رفضت الإفصاح للصحافة المحلية عن اسمها ومكان سكنها. وكشفت بعض الصحف الدنماركية، أوّل من أمس، تفاصيل ضربها على رقبتها وظهرها وإصابتها بارتجاج شديد، بعد اعتداء المسنّين عليها في أثناء توجّهها إلى أحد المتاجر. وأفادت صحيفة «إكسترا بلادين» بأنّ الاعتداء نفّذه الزوجان، وبدأت فيه الزوجة (65 عاماً)، عبر الطرق على نافذة سيارتها موجّهة إليها نعوتاً قاسية. أضافت أنّ الطرق على السيارة تكرر خمس مرّات مع ترديد شتائم وعبارات من قبيل «مسلمة سخيفة» و«عاهرة بيركا». والأخيرة هي شتيمة عنصرية يطلقها الدنماركيون بحقّ المهاجرين، وتمزج ما بين الكراهية ورفض الاعتراف بمواطنة المسلمين.

وتابعت الصحيفة نفسها أنّه ما إن خرج الزوج (66 عاماً)، من متجر قريب حتى ألقى ما بيده لمساعدة زوجته في الهجوم ومشاركتها بوصلة شتائم عنصرية قاسية جداً في وجه المرأة المحجّبة، من دون أن يسأل عمّا حدث أو عن سبب غضب زوجته. ثمّ أحضر من سيارته قفل مقودها (مصنوع من حديد صلب)، وسدّد ضربات لها فيما أمسكتها زوجته من الخلف. ولفتت الصحيفة إلى أنّه كان في إمكان المرأة المسلمة الدفاع البدني عن نفسها، ونقلت عنها قولها إنّها متمكّنة من «فنون القتال بهدف الدفاع عن نفسي. لكنّني أصبت بصدمة وذهول في تلك اللحظة، حين أمسكت الزوجة بي وراح زوجها فارع القامة يوجّه ضرباته لي على ظهري وكتفي وعنقي. لقد شعرت بذعر الموت لحظة الهجوم».

مسلمو الدنمارك يعيشون وسط شحن عنصري مستمر منذ سنوات

وما يثير العجب في حادثة العنف هذه التي استهدفت المرأة المحجّبة هو أنّ دنماركيَين آخرين وقفوا يتفرّجون على الهجوم «من دون تدخّل أيّ منهم». وتوضح الضحية للصحيفة نفسها، أنّ الأمر بقي كذلك إلى حين «خرج رجل مسنّ من أحد المتاجر وأبعد الزوجَين عني لحظة كان القفل يهوي على رأسي. وسمعت المسنّ الذي أبعدهما يصرخ بالرجل: هل أنت معتوه؟ ما الذي تفعله بحق الجحيم؟ وذلك في حين كان الزوجان ماضيَين في توجيه شتائم قذرة إليّ».

تضيف الضحية أنّ الرجل المسنّ الذي تدخّل لم يكن لديه أيّ شك بأنّهما اعتديا عليها بسبب حجابها ولكونها مسلمة. فهو سمع ذلك منهما. وتذكر الضحية أنّه بعدما بصق المعتدي على رأسها قائلاً «إذا لم يعجبك هذا يا (...) فارحلي أنت والبقية إلى حيث أتيتم»، توجّه إليها منقذها لافتاً إلى أنّ «حجابك مستفزّ نوعاً ما كذلك»، وهو ما زاد صدمتها.

في ليلة الاعتداء نفسها، ألقت الشرطة الدنماركية القبض على الزوجَين لكنّها لم توجّه إليهما تهمة الاعتداء بدوافع عنصرية، بل اتّهمتهما بالعنف والتخريب، بحسب ما صرّحت شرطة غرب كوبنهاغن. وعدم تسمية الشرطة الدنماركية جرائم الكراهية بالاسم يثير سجالاً حول «قانون العقوبات» المتعلق بالعنصرية، وتتساءل المرأة المعتدى عليها عن جدوى توفّر قانون من دون تطبيقه، والشرطة في هذه الحادثة تحديداً، على الرغم من كلّ النعوت القبيحة والاعتداء الجسدي واللفظي على المرأة بسبب حجابها، تقول إنّها لا تتفق مع الضحية على أنّ الهجوم عليها كان بدوافع عنصرية.

تجدر الإشارة إلى أنّ مسلمي الدنمارك يعيشون وسط أجواء شحن عنصري لا يتوقّف منذ سنوات، إذ تتزايد مضايقة المسلمين والاعتداء على المحجّبات بمن فيهنّ اللواتي هنّ من أصول دنماركية وتوجّه إليهنّ تهم كثيرة، لعلّ الخيانة أخفّها. ويحرض معسكر اليمين القومي المتشدد على مسلمي البلد، مع تراخي حكومة يسار الوسط (الاجتماعي الديمقراطي)، إزاء خطاب الكراهية. ولا يمرّ يوم من دون أن يعمد حزبا «الشعب الدنماركي» و«البرجوازية الجديدة» لبث خطاب محرّض ورافض بشكل أساسي لمواطنة المسلمين. واللافت في هذه الأجواء المشحونة بالعنصرية هو اتساع لامبالاة قسم من الشارع الدنماركي إزاء توسّع الكراهية، ومحاولة ترهيب وسائل الإعلام عند تسليط الضوء على جرائم كراهية ووصفها بذلك على أساس الخلفية الإثنية والدينية في الدنمارك.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني